التسلح السعودي لمن؟ قراءة في الدوافع

د. منعم خميس مخلف*
أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

المقدمة

يعد موضوع التسلح والإنفاق العسكري من أهم المواضيع على صعيد الاستراتيجية القومية للدولة من جهة، وعلى صعيد العلاقات والاستراتيجيات الدولية من جهة أخرى، إذ مافتئت الجماعات والشعوب والدول تعنى بمسألة التسلح منذ بدء الخليفة إلى وقتنا الحالي، وستستمر مستقبلاً، وإن كانت تختلف من وقت إلى آخر، وذلك بحسب ظروف كل جماعة وشعب ودولة فضلاً عن طبيعة العلاقات الدولية السائدة في تلك الحقبة.

وفي ظل حالة من الاضطرابات التي تسود منطقة من أهم مناطق العالم، وأكثرها حيوية إلا وهي منطقة الخليج، نجد اندفاع حكومات تلك الدول إلى تسارع وتأثر التسلح، وزيادة ملحوظة في نسب الإنفاق العسكري بغية الحصول على مزيد من تلك الأسلحة وتقنياتها، والمملكة العربية السعودية واحدة، من بين تلك الدول التي أخذت نسب الإنفاق العسكري فيها ترتفع بشكل كبير جدّاً.

هذا التسلح وتسارعه له دوافع ومسوغات، منها ماهو واقعي وحقيقي ومنها ماهو مبالغ به أو ذرائعي

إنَّ هذا التسلح وتسارعه له دوافع ومسوغات، منها ماهو واقعي وحقيقي ومنها ما هو مبالغ به أو ذرائعي، وهذه الدوافع تقسم إلى داخلية وخارجية، إذ أصبحت السعودية لها مكانة متقدمة جداً، بحسب نسب التسلح ومعدلات الإنفاق العسكري.

ومن هنا تنبع ضرورة البحث عن أثر المتغيرات والدوافع الداخلية والخارجية في مسألة التسلح والإنفاق العسكري السعودي.

العلاقة ما بين التسلح والإنفاق العسكري والقوة الشاملة للدولة

إن التسلح والإنفاق العسكري يّعدان عناصرين اساسيين في قوة الدولة، وفي ترجمة تلك القوة لدور سياسي مؤثر، ولكن يجب أن نفهم العلاقة الشائكة مابين القوة القومية من جهة والتسلح والإنفاق العسكري من جهة أخرى، فالقوة القومية بأبسط معانيها هي التأثير النفسي أيّ بمثابة محصلة علاقات التفاعل بين طرفين أوأكثر، والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع آخر نحو القيام بعمل معين، لايقوم به من تلقاء نفسه سواء أكان ذلك باللجوء إلى صيغ الاكراه المادي أم لم يلجأ إلى ذلك[1].

ولكن يجب أن تكون القوة الشاملة ليست عسكرية فقط، وإنما هي مجموعة قوى متفاعلة فيما بينها، وأن اختلفت الأولويات في تحديد العنصر الأهم هل هو العسكري أو الاقتصادي، الجيوستراتيجي أو التقني المعلوماتي... الخ[*]، وهناك من يربط بين القوة والحرب والعنف المسلح، بل إن البعض يعدهما مترادفان[2]، وعموماً هناك نمطين من العلاقة بين القوة القومية والتسلح والإنفاق العسكري هما[3]:

النمط الأول: علاقة طردية موجبة تتمثل في دور زيادة التسلح في رفد قوة الدولة الشاملة، بزيادة مماثلة من إذ التأثير.

النمط الثاني: علاقة عكسية سالبة تتمثل في أثر تزايد التسلح على تناقص القدرة التأثيرية لعناصر القوة القومية الشاملة للدولة، إذ سيكون التسلح هنا أداة استنزاف الجسد الذي توجد فيه عناصر القوة الآخرى ولا سّيما الاقتصادية منها.

التسلح والإنفاق العسكري السعودي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى استراتيجية، تنويع مصادر تسلحها والحصول على أسلحة حديثة بتقينات متقدمة، والحصول على أحدث الطائرات وأقوى الدبابات والمدافع، فضلاً عن الاسلحة المتقدمة للرصد الاستخباري، والبحث يرصد اتجاهات ذلك التسلح والإنفاق العسكري،

(1) أنظر تفصيلاً في احمد نوري النعيمي، البنوية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، بغداد، 2013.

(*) للمزيد من التفاصيل في دور أهمية كل عنصر من عناصر القوة، أنظر منعم خميس مخلف، سياسات التسلح النووي للقوى الكبرى ومستقبل الهرمية الدولية ـ دراسة مقارنة لنماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين2004، ، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(2) نقلاً عن منعم خميس، قوى التغير العالمية واثرها في ضبط الانتشار النووي ـ التغير في الهيكلية الدولية انموذجاً ـ اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2010، ص61.

(3) منعم خميس مخلف، سياسة التسلح النووي، مصدر سبق ذكره، ص8. وكذلك أنظر في تلك العلاقة ريهام مقبل: مركب القوة: عناصر واشكال القوة مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل2012، ، ص7ومابعدها.

فالأنواع والاعداء تختلف من سنة إلى أخرى ومن حقبة إلى ثانية، فنجد أن موازنة سنة 2010[3] قد تضمنت تمويل صفقة شراء (20) طائرة من نوع سي (130) وخمس طائرات تموين من طراز كاي سي (130) و120 محرك طائرة و(25) لينك[4]، وهو نظام لحلف الشمال الاطلسي لتبادل المعلومات التكتيكية بين الوحدات العسكرية، وقطع خيار التدريب الفردي، فضلاً عن صواريخ من طراز توما هوك. . .الخ[5].

(4) international institute for strategic studies, military balance 2012, Stockholm, sipine, p20.

(5) henry d.sokolski, taminy the nedt set to strategiz weapons threat, strategic studies institute, washinton, 2006, p.4

ويشير (انطوئي كودسلمان) إلى أن السعودية تركز على تدعيم قدراتها الدفاعية، بالحصول على مختلف انواع الصواريخ، وكذلك الاهتمام بأجهزة الاستشعار عن بعد.

إن مسألة التسلح هي قرار استراتيجي يتأثر بشكل واضح بالبعد الاقتصادي والطموح السياسي للدولة، ويرى البعض أن هناك لدى المملكة العربية السعودية طموحات نووية، وتشير بعض المصادر السعودية إلى أن الفجوتين الزمنية والتقنية لا تشكل عائقاً، وهناك توجهات سعودية نحو اعتماد برنامج نووي ثنائي الأبعاد twin ـ track nuclear weapons programme، عن طريق التوجه نحو بناء المفاعلات النووية السلمية مع إمكانية تحويلها إلى طابع عسكري[6]، بدءاً بتخصيب اليورانيوم وصولاً إلى تطوير وضع الأسلحة على المدى الطويل[**].

هناك توجهات سعودية نحو اعتماد برنامج نووي ثنائي الأبعاد

(6) world bank saudia, last ritived 14 august 2013 وكذلك human development report vn2011, retrived nov 2011.

(**) انظر: تصريحات السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة تركي فيصل خمس اعمال، منتدى أمني في الرياض، وكالة الانباء العالمية، نتريريس في النشرة العربية، على الموقع www.google.com.

وهناك اتجاه حثيث في التركيز على برامج التسلح فيما يخص الدفاع الجوي والدفاع الاستراتيجي ضد الصواريخ أرض ـ أرض، الذي توليه السعودية أهمية استثنائية في عمليات تسلحها.

واتجهت السعودية نحو التسلح ومزيداً من الإنفاق العسكري منذ مدة ليست بالقليلة، لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي في المنطقة، والمفارقة أن السعودية تعلن في خطابها الرسمي أنها بجانب الدفاع عن سيادتها، فإنها تبني قوتها العسكرية للمساهمة في تحرير فلسطين، إلا أن تحقيب تاريخ الممارسة العسكرية السعودية، لم تفصح إلا عن توجيه ترسانتها العسكرية نحو العراق، في حرب تحرير الكويت، وضد الحوثيين في اليمن، واحتلال البحرين.

تاريخ الممارسة العسكرية السعودية، لم تفصح إلا عن توجيه ترسانتها العسكرية نحو العراق، في حرب تحرير الكويت، وضد الحوثيين في اليمن، واحتلال البحرين

ومن المناسب الاشارة إلى أن الإنفاق العسكري والتسلح السعودي قد أخذ منحى تصاعدي مستمر، وهو في التقويم يعد إنفاقاً هائلاً، لا يفهم ما هو التسويغات الحقيقية له، سوى أنه في أحيان كثيرة يّعد غزلاً سعودياً للولايات المتحدة، أو دفعاً من الأخيرة باتجاه انتفاع المجمع الصناعي العسكري الأميركي، الذي يعد من أهم الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة. ويمكن أن نوضح تطور العمليات التسلح والإنفاق العسكري (بالجدول ـ 1) الآتي:

(جدول ـ 1)

تطور الإنفاق العسكري السعودي ونسبته من الانتاج المحلي الأجمالي ونصيب الفرد منه (2000 ـ 2012)

السنة	الإنفاق العسكري مليار دولار	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الإنفاق العسكري (دولار)
2000	19,93	10,6	973
2001	21,2	11,5	1012
2002	18,7	9,8	838
2003	18,7	8,7	854
2004	20,8	8,3	1119
2005	25,2	9,7	ـ
2006	31,25	10,2	ـ
2007	33,8	ـ	ـ
2008	35,00	ـ	1500
2009	39,25	9,5	1600
2010	45	10	1755
2011	48,5	9,8	ـ
2012	54,2	12	1720

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.

ـ كتاب سبيري التسلح ونزع السلاح الدولي، معهد ستوكهولوم، للاعوام 2008، 2012، 2005.

ـ وكذلك عبد الرحمن نوزاد العتيبي، الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نظره تحليلية، على الرابط www.google.com

نلحظ من الجدول ارتفاع نسبة الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) ليصل عام 2012 إلى(12%)، وبلغت حصة الفرد من الإنفاق العسكري أكثر من (1700) دولار سنوياً[7]، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، أما بالنسبة الى نصيب الفرد من الإنفاق العسكري فنجده مرتفعاً نسبياً ايضاً، وتساهم السعودية بنسبة تقدر بـ (73,6%) من إجمالي الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي.

(7) max schmidit, military pority-political and military dÕtente, in arms races, dived caltron cediter, macmillian press ld , London, 1982.

أما بالنسبة الى موقع المملكة العربية السعودية في مستوى التسلح في الدول النامية، فنجد أن المملكة العربية السعودية تتصدر القائمة للسنوات من 2001 ـ 2009، كما يمكن أن يوضحه (الجدول ـ 2):

(الجدول ـ 2)

مقارنة الإنفاق العسكري للدول النامية للسنوات (2001 ـ 2009)

الدولة	معدل الإنفاق مليار دولار	النسبة من اجمالي انفاق الدول النامية	المرتبة
السعودية	36,7	16	1
الهند	30,8	14	2
الامارات	15,3	7	3
الصين	12,9	6	4
مصر	12,3	5	5
باكستان	11,8	5	6
اسرائيل	7,1	3	7
سوريا	6,5	3	8
فنزويلا	5,8	3	9
الجزائر	4,9	2	10
الدول النامية المتبقية	8,9	36	11

المصدر: تقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونغرس4ابريل 2009، منشور في موقع الكتروني، تاريخ الدخول 16/ 8/ 2013.

إذ تتربع السعودية في قمة هرم الدول النامية الأكثر إنفاقاً في الجانب العسكري، وتحتل المرتبة الأولى وبمعدل سنوي قدره (36,7) مليار دولار

للسنوات من (2000 ـ 2009)، ويشكل ما نسبته(16%) من إجمالي نسبة الإنفاق في كل الدول النامية.

كذلك تتقدم السعودية على الكثير من الدول العظمى super relional powers، ولها مشاريع واستراتيجات خارج حدودها كالصين والهند، وهنا مؤشر واضح في محاولة السعودية لعب دور محوري في مستوى الدولة النامية، وليس في منطقة الخليج بحسب، وهي تتجاوز إنفاق الهند (الدولة النووية) التي هي إحدى أكبر الاقتصادات الصاعدة من إذ الناتج ومعدل النمو والحجم السكاني، وبأكثر من (6) مليار دولار سنوياً وهذا الفارق يتسع باستمرار.

وعلى المستوى العالمي فإن موقعها هو (السابع) عالمياً، بعد الولايات المتحدة ـ الصين ـ روسيا ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ اليابان، متقدمة على المانيا والهند والبرازيل.

(جدول ـ 3) دول العالم الأكثر انفاقاً عسكرياً لعام 2012

الدولة	حجم الإنفاق مليار دولار	النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الارتفاع أو الانخفاض لسنة 2011
الولايات المتحدة الأميركية	668,6	4,4	1,2 ـ
الصين	157,6	2	7,8+
روسيا	90,6	2,8	0,27 ـ
فرنسا	62,6	ـ	0,3 ـ
بريطانيا	29,8	2,6	0,8 ـ
اليابان	59,2	1	ـ
السعودية	54,2	8,9	11,7+
المانيا	48,6	1,4	1 ـ
الهند	48,3	2,5	2,8 ـ
البرازيل	36,8	1,5	1,1 ـ

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

1 ـ كتاب الإنفاق العسكري في العالم، سيبري لعام 2012.

2 ـ australineen department of defence 200 prolin, budgent statement 2006.

ومن النظرة للجدول أعلاه، نجد أن السعودية لم تحدد نسبة ثابتة للإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، كما هو معتاد عند معظم الدول بما فيها الولايات المتحدة الأكثر إنفاقاً والأكثر تدخلاً عسكرياًفي العالم.

أن السعودية هي من أكثر الدول انفلاتاً في الإنفاق ولا سيّما عندما تتعرض الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية

وبرغم من أن السعودية هي من أكثر الدول انفلاتاً في الإنفاق ولا سيّما عندما تتعرض الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية، أو دخول صناعة السلاح في مرحلة الانكماش، مع العلم أن المصالح القومية للسعودية لا توازي مصالح الدول الكبرى، وهو ما يضع عشرات علامات الاستفهام حول اللهاث السعودي وراء التسليح، وأبرزها الثلاثية التالية: لمن هذا الحجم من التسلح وضد من يستخدم؟ ومتى؟.

دوافع التسلح السعودي

تعد منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، من أكثر مناطق العالم اضطراباً، قد اتجهت دول المنطقة منذ عقود عدة، والسعودية إحداها إلى التسلح، لكونه الدافع الرئيس هو احداث توازن مع العدو (الاسرائيلي)، كونه العدو الرئيس للدول العربية والإسلامية، نتيجة اغتصابه أرض فلسطين وتشريد وقتل شعبها العربي المسلم.

والسعودية ظلت طوال تاريخها الحديث تعتمد الصفقات الضخمة، التي يسيل لها لعاب شركات الإنتاج العسكري، سواء أكانت تلك الصفقات سرية أم علنية، وهو يتأتى من مصدرين رئيسين للسلاح هما بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وتلف الكثير منها شبهات الفساد من الأمراء السعوديين، كما في صفقة اليمامة مع بريطانيا.

وتاريخياً فإن عبد العزيز مؤسس السعودية، كان قد أعطى وعداً لوزير المستعمرات بمنح فلسطين إلى اليهود (المساكين

وتاريخياً فإن عبد العزيز مؤسس السعودية، كان قد أعطى وعداً لوزير المستعمرات بمنح فلسطين إلى اليهود (المساكين)، وهو ما عده حكام السعودية أشبه ما يكون(حكماً شرعياً) قدمه خليفة المسلمين، لذلك ظلت السعودية أمينه على هذه الرؤية وعدم تجاوزها، لذلك نلحظ بأن السعودية لم تتخذ قراراً يتقاطع مع الولايات المتحدة وإسرائيل طوال سنوات الصراع العربي ـ الاسرائيلي الممتدة من 1948 ـ

2013، ولا توجد شهادة تاريخية تثبت غير ذلك، إلا في حادثة إيقاف تصدير النفط أبان معركة 1973. والتي هي شكلية وتلطيفية لتهدئة الشارع العربي ليس إلا.

نلحظ أن السعودية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بطريقة التفكير الاستراتيجي الأميركي

ومن المسلمات في الاستراتيجية الدولية أن يكون لأية دولة كانت صغيرة أم كبيرة، غنية أم فقيرة سعي أو طموح لامتلاك اسلحة متطورة لتأمين آمنها القومي وحدودها وسيادتها، فالقوة العسكرية هي التي تحد من أمكانية لأية دولة للتوسع والهيمنة أو للحفاظ على وضعها الإقليمي والدولي، فالمصلحة القومية ترتبط بشكل وثيق بالقوة وتعد من ركائز الاساسية القوة العسكرية[8]،

(8) متروك الفالح، العنف والاصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد 308، السنة السابعة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص23.

وعلى وفق ذلك نلحظ أن السعودية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بطريقة التفكير الاستراتيجي الأميركي، فبينما تسعى الولايات المتحدة باستمرار إلى صناعة عدو وإن كان وهمياً، فأنها توافقت مع السعودية وباقي الحلفاء في المنطقة، وهؤلاء من أكثر النظم استبدادية وإنكاراً لحقوق الإنسان وممارسة تداول السلطة في نظمها الوراثية المتكلسة، في استبدال العدو الاسرائيلي بعدو جديد ولكن من بوابة الطائفية المقيتة، والتطرف وتكفير للآخر، فكانت (إيران) هي الهدف من التوجهات السعودية بما فيها التسليح والإنفاق العسكري.

ويمكن تقسيم الدوافع المتعلقة بالتسلح السعودي إلى نوعين أساسيين تندرج في ضمنها عدة متغيرات:

أولاً: الدوافع الداخلية

إن الاضطرابات التي تشهدها المنطقة بين حين وآخر، وحالات الحراك الاجتماعي داخل البلدان المنطقة، وخوف المملكة العربية السعودية من انتقال الحراك الشعبي إلى داخلها، يدفعها إلى أن تلجأ إلى التسلح للحفاظ على دعم دولي لتحقيق مكاسب داخلية، لإحكام قبضة السلطة على الداخل السعودي، وكذلك تنامي ظاهرة الإرهاب المتزايد ووجود مايعرف (**بالخلايا النائمة**) داخل المملكة العربية السعودية، دفع بها إلى الاستمرار في سياسة تسليحية من أجل الحصول على أسلحة متطورة، تستطيع معها اخماد أية حركة مناوئة، وتحاول المملكة العربية السعودية تبني ذلك سبيلاً إلى تعميق علاقاتها التسليحية، ولاسيّما مع

خوف المملكة العربية السعودية من انتقال الحراك الشعبي إلى داخلها، يدفعها إلى أن تلجأ إلى التسلح للحفاظ على دعم دولي لتحقيق مكاسب داخلية

الولايات المتحدة الأميركية، وتشكيل قوة مهمات مشتركة لمكافحة الإرهاب المتزايد في السعودية[9].

ومن جهة أخرى، فإن طبيعة النظام السياسي السعودي بشكل (الملكي) الوراثي، والحراك غير المغطى اعلامياً، وتصاعد القمع السياسي والثقافي والاجتماعي، والذي يؤثر في استقرارها السياسي، بجانب الخشية من أية توترات تدفع باتجاه تحركات مناوئة لحكم العائلة والإطاحة به، في ظل التغيرات الجارية في المنطقة، كل ذلك دفع باتجاه مزيد من التسلح والإنفاق العسكري، للحفاظ على النظام وتأجيل وصول موجة الديمقراطية.

وكذلك كان للمتغيرات الاقتصادية تلعب أثر مهم في زيادة الإنفاق العسكري، إذ كلما كانت الدولة غنية كانت أكثر قدرة على الإنفاق العسكري[10]، وهذا الحال ينطبق تماماً على السعودية التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من (900) مليار دولار سنوياً، فهي تحاول تحقيق مايمكن تسميته نموذج الاندماج السياسي العسكري military fusion politied، وينطوي هذا النموذج على نمط من شبكات تبادل المنفعة بين المؤسسة العسكرية والنظام الحاكم، لا سيما المملكة العربية السعودية ـ بزيادة الإنفاق العسكري لتحقيق أهداف متعددة. ولاسيّما إذا كانت لديها مخاوف من طرف اقليمي مناوئ لها ـ إيران مثلاً ـ أو لإبقاء فرض هيمنتها الإقليمية على دول مجلس التعاون ـ أو التأثير في المحيط الإقليمي[11].

وكذلك فإن هناك دوافع داخلية معلنة أو فيها خداع أو الدغدغة العاطفية، وبولا سيّما عندما تكون هناك على الجانب الآخر، نجاحات تصنيعية وتكنولوجية رفيعة المستوى، وهو ما تحاول السعودية مقاربته بأن هناك مشاركة تصنيعية سعودية ـ أميركية في ميدان السلاح[12]، لكن تلك الأمور ل انعتقد أنها بتلك السعة التي يعتد بها فتبقى هذا الأهداف الثانوية.

إن حجم الموارد الاقتصادية ولا سيما العائدات النفطية السعودية المرتفعة جداً، وفرت المرونة لزيادة الإنفاق العسكري، ولا سيّما في ظل انسداد أفق التحديث وانكشاف أكذوبة الرفاهية النفطية، في ظل وجود (25%) من الشعب في المملكة النفطية يعيشون الفقر المدقع، وحرمان سكان المنطقة (الشرقية) وهي الأغنى فيها من حقوقهم في الريع النفطي، كاستحقاق مجتمعي وإنساني.

(9) شأوية فتحي ابراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي، دراسة تحليلية في الاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة النهضة العدد 4، المجلد السابع، اكتوبر 2006، ص42.

(10) محمد عبد الله، دور المؤسسة العسكرية في التنمية واثره على التحول السياسي، بحث منشر على موقع www.google.comوكذلك انظر Ayesha siddiqa, inside pakistans military- econmy, pluto incpress,London, 2007,pp1 -4.

(11) رياض قهوجي، مدير مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، الابعاد الأمنية والعسكرية لصفقات التسلح العربية، مقابلة على قناة الجزيرة، 2010/9/32، منشور على موقع الجزيرة.

(12) نقلاً عن: نبيل نايلي، التسلح النووي السعودي، هل هي مرحلة مراجعة المسلمات الاستراتيجية، بحث منشور على موقع www.google.com

ثانياً: الدوافع الخارجية

أشرنا في الإطار النظري والمفاهيمي إلى أن للتسلح دوافع خارجية تضغط بشقيها الإقليمي والدولي، ولعل وقوع المملكة العربية السعودية تحت تأثير الاستراتيجية الأميركية، يّعد من أبرز المتغيرات والدوافع الخارجية التي تدفع المملكة العربية السعودية، نحو مزيد من التسلح وزيادة صفقات التسلح والإنفاق العسكري.

ولعل التصريح الواضح لمساعد وزير الخارجية الأميركية الأسبق للشؤون السياسية العسكرية (اندرو شابير) على صفقة التسليح السعودية عام 2010 بقوله: (**هذه الصفقة لها أهمية هائلة من الناحية الاستراتيجية في المنطقة، إن الصفقة الدفاعية ستدعم الاستقرار الاقليمي وتحسين القدرات الدفاعية لشريك خليجي مهم لدينا علاقات أمنية وثيقة معه ومنذ زمن بعيد.. ستعيد الشراكة الاستراتيجية مع السعودية وسترسل وسائل قوية لدول في المنطقة، بأننا ملتزمون بدعم شركائنا وحلفائنا في الخليج، وستزيد من قدرة السعودية على منع التهديدات على حدودها، والبنية التحتية للنفط الأمر الأساسي لمصالحنا النفطية**)[13].

إن تحليلاً بسيطاً لهذا التصريح، نجد أن الضغط الأميركي لأتمام تلك الصفقات، تلبية لخدمة ضرورات مصيرية لها علاقة وطيدة بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، ولا علاقة لها بمصالح السعودية، وأن هناك تناغماً مع تغير هدف جوهري في العلاقة السعودية الأميركية، على خلفيةاحتلال العراق والانسحاب منه، وماينشئ من فراغ استراتيجي أخل بالتوازن الأمني في المنطقة لصالح ايران، ومنعها من ان تكون لاعباً اقليمياً رئيساً.

(13) المصدر نفسه، وكذلك زاد عبد الرحمن العتيبي، الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظره تحليلية، موقع www.google.com.

وعليه تحاول المملكة العربية السعودية إعادة النظر بعلاقة التابع والمتبوع بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، وضرورة أن ترى الولايات المتحدة السعودية حليفاً استراتيجياًوأنها تظل مجرد محمية أميركية، ومصدر أساس للطاقة وحنفية لضخ الأموال لسد عجز الموازنة والمساهمة في الخروج من الركود الاقتصادي الأميركي[14].

(14) تقرير حسن حسن، المزايا العسكرية 2006، 2005 كتب وقراءات مجلة المستقبل العربي، العدد334، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2006، ، ص138، مراجعة كتاب: iiss, the militqry balace 2005/2006 ,iiss, londone, 2005

وعليه لابد من إجبار السعودية على التسلح وتوظيفها في احتواء ما تسميه (الولايات المتحدة) التمرد والنفوذ الإيراني، أو احتواء أية قوة اقليمية

ترى الولايات المتحدة السعودية حليفاً استراتيجياًوأنها تظل مجرد محمية أميركية، ومصدر أساس للطاقة وحنفية لضخ الأموال لسد عجز الموازنة

صاعدة غير مرغوب فيها قد تهدد المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة، وعلى خلفية هزيمتها في العراق وافغانستان، وما ترتب عليه من أزمة اقتصادية كانت علائمها تزايد الدين العام بأكثر من الناتج المحلي الإجمالي، هو ما يدفع الولايات المتحدة الأميركية إلى إعادة تنشيط حلفائها الذين لا يحملونها أية أعباء مالية ويخدمون استراتيجيتها تجاه ايران.

وكذلك فإن سعي المملكة العربية السعودية لتحقيق تفوقها العسكري، غرضه تحقيق تفوق استراتيجي ولعب دور القيادة في المنظومة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، والتطلع إلى الانفتاح على الدول الإقليمية المهمة والسعي لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى مبادرة اسطنبول التعاونية Istabulcooperation lnitiative، عن طريق تقديم عرض لهذه الدول نحو التعاون الدفاعي[15].

فالسعودية تدرك جيداً أهمية العلاقات العسكرية وصفقات الأسلحة للتقرب من القوى المؤثرة الكبرى والعظمى، ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية، التي عملت على استغلال ذلك الطموح من جهة والقلق المشروع في بعض جوانبه، والخوف المتزايد من تنامي ظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي، سبيلاً لزيادة الإنفاق العسكري والعمل على تسليح حلفائها، الذين يعدون ركائزها الاستراتيجية في مناطق العالم المختلفة، وتقف السعودية كأبرز هذه الركائز منذ الحرب العالمية الثانية.

(15) جون غير شمان، أميركا أمنة في عالم أمن، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2004، ، ص155.
وكذلك انظر: مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية، ملفات ما بعد الانسحاب من العراق، التعاون الأمني السعودي، منشور على موقع www.qulfiss.com-net/mp folder/ mean004-htm

الآثار المترتبة على التسلح والإنفاق العسكري السعودي

إن استمرار التسلح والإنفاق العسكري بتلك المعدلات، يترتب عليه في الأغلب علاقة سلبية مع أنواع القوة الآخرى، وينعكس على قطاع الأعمال والقوة الاجتماعية، وربما سيؤدي إلى بعض التوترات الداخلية[16]، بسبب وجود قوى اجتماعية معارضة لذلك التوجه، فضلاً عن زيادة سباق التسلح في المنطقة، وخلق بؤر للتوتر أكثر مما هي موجودة.

ويوصل استمرار هذا الإنفاق رسائل إلى المجتمع والرأي العام الاقليمي، التواق إلى الديمقراطية، من أن النظام السعودي يستبدل الرضا المجتمعي

(16) اليسون جي كي بايلز، الأمن العالمي في عام 2005 ودوروس العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 323، السنة الثامنة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص34.

بالقمع المجتمعي، وأن التسليح موجه نحو الشعب بالدرجة الاساسية للحفاظ على هيكليته التي باتت قاب قوسين أو أدنى من الدخول في دائرة الصراع المعلن بين الأمراء على السلطة وعوائد النفط.

أن النظام السعودي يستبدل الرضا المجتمعي بالقمع المجتمعي، وأن التسليح موجه نحو الشعب بالدرجة الاساسية

إن جوهر الخلل الأمني هو عدم قدرة السعودية على الدفاع عن نفسها وتأمين ممارستها عسكرياً، الأمر الذي جعل خيار التحالف مع قوى عظمى خياراً استراتيجياً، وأن جوهر الخلل يكمن في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ إن فائض العوائد النفطية قد التهمة الإنفاق العسكري، الأمر الذي كان من الممكن أن يجعل السعودية في مصاف الدول الصناعية،

وأن هذا التسلح خاضع لشروط صارمة قوامها الآتي:

1 ـ إنه بعض المفاتيح التكنولوجية هي بيد الخبراء الأميركان والبريطانيين.

2 ـ إنه لا يتم استخدامها من دون علم الولايات المتحدة.

3 ـ إنه لا تستخدم ضد اسرائيل.

وعلى وفق ذلك لن يكون الإنفاق والتسلح السعودي خارج السيطرة الأميركية، وأن هذا التسلح يهدف إلى خدمة شركات الانتاج العسكري الغربية والأميركية ولا سيّما، ولن يخدم قضايا العرب والمسلمين ولا سيّما في قضيتهم الرئيسة فلسطين.